

تمهيد

تقرير "أثر تغير المناخ على البلدان العربية" هو الثاني في سلسلة تقارير سنوية يصدرها المنتدى العربي للبيئة والتنمية "أفد". تقرير "أفد" الأول، الذي نشر عام 2008 بعنوان "البيئة العربية: تحديات المستقبل"، تضمن القضايا البيئية الأكثر إلحاحاً التي يواجهها العالم العربي، وذهب أبعد ليقدّم تحليلاً يركّز على السياسات. وتم تقديم التقرير إلى مؤتمر "أفد" السنوي الذي عُقد في المنامة في تشرين الأول (أكتوبر) 2008. وأقر ذلك المؤتمر مجموعة توصيات دعمتها مؤسسات وطنية وإقليمية. وساعدت النتائج التي توصل إليها التقرير على رفع الوعي في أنحاء المنطقة، وترددت أصداً توصياته في سياسات ومواقف رسمية.

تم تصميم تقرير "أفد" 2009 لتوفير معلومات للحكومات وقطاع الأعمال والوسط الأكاديمي والجمهور حول تأثير تغير المناخ على البلدان العربية، وتشجيع اتخاذ إجراءات ملموسة لمواجهة التحدي. التقرير يحلل الاستجابة العربية للحاجة الملحة إلى تدابير تكيف، وهو يستخدم نتائج أحدث الأبحاث لوصف سرعة تأثير النظم الطبيعية والبشرية في العالم العربي بتغير المناخ وتأثيراته على كل قطاع من النشاط البشري. وتشمل النظم التي تم اختيارها لهذه الدراسة: المناطق الساحلية، إنتاج الغذاء، المياه العذبة، صحة البشر، التنوع البيولوجي، إضافة إلى ما يترتب على السكن والنقل والسياحة من نتائج. وفي محاولة للمساعدة في تحديد السياسات المناسبة، يناقش التقرير خيارات لمابعد بروتوكول كيوتو، ويوضح حالة المفاوضات الدولية في هذا الخصوص.

يكشف "أفد" في التقرير نتائج استطلاع الرأي العام العربي الذي أجراه خلال سنة 2009، موضحاً مواقف الجمهور حيال تغير المناخ. وهناك انجاز خاص آخر هو دراسة أجراها مركز الاستشعار عن بعد في جامعة بوسطن، بتكليف من "أفد"، تحلل سيناريوهات متنوعة لتأثيرات تغير المناخ، خصوصاً على المناطق الساحلية، بناء على صور فضائية للمنطقة.

ويحدد التقرير المصادر الرئيسية لانبعاثات غازات الدفيئة في العالم العربي، التي تبين أنها تساهم بأقل من 5 في المئة فقط من الانبعاثات العالمية. لكن تأثير تغير المناخ على البيئة الهشة في المنطقة، وعلى سكانها، يتوقع أن يكون ضخماً، مما يتطلب تخطيطاً عاجلاً لتدابير التكيف.

إن تغير المناخ يعمل مباشرة على تغيير أنماط الطقس الطبيعية، لكن تأثيراته تظهر سريعاً من خلال قطاعات كثيرة. ومن التهديدات المباشرة شحّ الغذاء والماء، وخسارة مناطق ساحلية، وتدهور النظم الأيكولوجية، والتأثيرات السلبية على صحة البشر. والقطاع الاقتصادي ليس محصناً، وتضرر البنى التحتية والسياحة على سبيل المثال قد يبطل فوائدها الاقتصادية. لهذا السبب، تتحمل حكومات المنطقة مسؤولية كبيرة لجعل تدابير التكيف أولوية وطنية.

وإذا استطاع هذا التقرير تقديم المعلومات اللازمة، وساعد في تحديد السياسة العامة في العالم العربي حيال تغير المناخ، عندئذ يكون قد حقق هدفه. ونأمل أيضاً أن يقدم التقرير خيارات سياسية تساعد البلدان العربية على أن تكون أطرافاً فاعلة في المفاوضات المقبلة المتعلقة بإبرام معاهدة تلي معاهدة كيوتو.

ويود المحررون في هذه المناسبة أن يتقدموا بالشكر من جميع أولئك الذين دعموا هذه المبادرة، خصوصاً الدكتور محمد القصاص والدكتور محمد العشري، اللذين ساعدا في تصميم منهجية التقرير وتقييم الحصيلة. ونتقدم بالشكر أيضاً إلى مؤلفي الفصول والخبراء الكثرين الذين ساهموا في إعداد محتويات التقرير. ويتوجه "أفد" بشكر خاص إلى هيئة البيئة-أبوظبي، الراعي الرسمي للمؤتمر الذي يُطلق خلاله تقرير 2009، والشريك في كثير من نشاطات "أفد" الأخرى. كما يود "أفد" أن يشكر صندوق أوبك للتنمية الدولية (OFID) لدعمه القيم المستمر لبرامج المنتدى. كما نتوجه بالشكر إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة "يونيب" وجميع الشركاء من شركات ووسائل إعلام، الذين جعلوا هذا المسعى ممكن التحقيق.

المحرران